الآثار الاقتصادية لسياسة الخصخصة على خفض العجز في الموازنة العامة السعودية: دراسة كمية

الدكتورة/ سلوى محمود أبو ضيف أحمد (*)

المستخلص:

تعتبر الخصخصة من أهم السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاح والتحول الاقتصادي وخاصة في حالة الدول النامية، وتعمل الدراسة الحالية على تحليل الوضع في الاقتصاد السعودي فيما يخص اتباعها لسياسات الخصخصة والوقوف على الأسباب التي دعت المملكة لتبني هذا الاتجاه ومنحه الاهتمام في الخطط التنموية في الفترة الأخيرة. وقد تم الاعتماد على المناهج الاستقرائي والاستباطي إلى جانب شابه، القياس الكمي لاختبار ما إذا كان هناك علاقة معنوية بين اتباع المملكة برنامج الخصخصة والتخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة الذي تفاقم عقب أزمة البترول العالمية التي حدثت عام ٢٠١٤م، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الخصخصة في المملكة لم تفرض على الاقتصاد السعودي ضمن برامج إصلاح أو ما شابه ولكنها كانت ضمن السياسات الاختيارية والتي تقترح تكامل القطاعين العام والخاص في الاقتصاد لمواجهة الأزمات التي يمر بها، ولقد أكد النموذج القياسي هذه النتيجة حيث تبين وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٧٠م-٢٠١٩م)، وقد يرجع ذلك إلى ما تميزت به تجربة

(*) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر Salwa_Mahmoud@azhzr.edu.eg.

الخصخصة في المملكة من الدراسة المتأنية للمشروعات قبل خصخصتها من ناحية والتخصيص الجزئي والتدرج في خطوات التنفيذ من ناحية أخرى.

الكلمات الدالة: سياسة الخصخصة – الاقتصاد السعودي – الموازنة العامة السعودية – نموذج التكامل المتناظر – الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠م – المالية العامة – القطاع الخاص.

Abstract:

Privatization is considered one of the most important policies included in economic reform and transformation programs, especially in the case of developing countries. The current study analyzes the situation in the Saudi economy with regard to its adoption of privatization policies and determines the reasons that prompted the Kingdom to adopt this trend and give it attention in development plans in the recent period. We have relied on inductive and deductive approaches, in addition to the quantitative measurement approach, to test whether there is a significant relationship between the Kingdom's adoption of the privatization program and alleviating the deficit in the general budget, which worsened following the global oil crisis that occurred in ٢٠١٤.The study concluded that the privatization policy in the Kingdom was not imposed on the Saudi economy as part of reform programs or the like, but was part of the optional policies that propose the integration of the public and private sectors in the economy to confront the crises it is going through. The standard model confirmed this result, as it showed the existence of a direct relationship. Among the study variables during the period (١٩٧٠-٢٠١٩), This may be due to what characterized the privatization experience in the Kingdom of careful study of projects before privatization on the one hand, and partial privatization and gradual implementation steps on the other hand.

Keywords: privatization - Kingdom of Saudi Arabia - Cointegration Theory - budget deficit -٢٠٣٠ vision- public finance - Private Sector.

مقدمة:

اتسمت اقتصادات العالم النامي خلال فترات الستينات والسبعينيات بالتوسع السريع للقطاع العام وسيطرة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بينما شهدت الثمانينات اتجاهًا معاكسًا نحو تقليص الدور الاقتصادي للدولة وذلك من خلال تصفية أو خصخصة المؤسسات العامة بشكل كامل أو جزئي لتصحيح إخفاق الحكومات في تشغيل وإدارة عجلة الاقتصاد وتفاقم مشاكل عجز الموازنة والديون الخارجية. وبذلك اكتسبت الخصخصة مكانة بارزة في حكومات العالم النامي تحت زخم قوي وبدعم من مجتمع المانحين الدوليين بهدف خفض النفقات الحكومية وخاصة في مواجهة الأزمات المالية وأهمها صدمات النفط منذ عام ١٩٧٠م وحتى الآن.

وعقب أزمات النفط منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، وتذبذب أسعار النفط مؤخرًا، وما ترتب عليه من مشكلات عجز الموازنة نتيجة انخفاض الإيرادات أصبحت معظم الدول، وخاصة الدول المصدرة للبترول بصفة عامة والمملكة العربية السعودية، باعتبارها من أكبر مصدري البترول في العالم، تواجه اضطرابات وتقلبات في أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة رصيد الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي.

وتنظر المملكة العربية السعودية إلى برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها جزء من الاستجابة، على مستوى السياسات، لمواجهة التراجع في أسعار النفط (وخاصة منذ منتصف ٢٠١٤م) باعتبار أن هذه البرامج ستتيح مجالًا واسعًا لزيادة الكفاءة والإنتاجية في

الاقتصاد، والتخفيف من عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تعظيم قيمة الأصول الحكومية (أحمد الدرويش& آخرون،٢٠١٥م).

مشكلة الدراسة:

لا شك أن الاقتصاد السعودي قد حقق ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات النمو نتيجة ارتفاع أسعار النفط ترتب عليها زيادة إيرادات الموازنة العامة نتيجة لزيادة إيرادات الناتج النفطي وبالتالي حققت فائضًا ضخمًا في كل من الحساب الخارجي والمالية العامة وتراجع الديون الحكومية إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي باعتباره المصدر الرئيس الذي يتم من خلاله توجيه ناتج القطاع النفطي نحو تحقيق الخطط التنموية والأهداف الاقتصادية الرئيسة. فخلال الفترات الماضية تم توجيه الإنفاق العام نحو مشروعات تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى التعليم وتزويد المواطنين بالخدمات الاجتماعية المختلفة بهدف تنفيذ عدد من سياسات الإصلاح المحلي التي تعمل على تنشيط الاقتصاد ورفع المستويات المعيشية.

ولقد فرضت تقلبات أسعار النفط في الأونة الأخيرة وخاصة الهبوط الذي حدث منذ صيف ٢٠١٤م مخاطر بارزة على اقتصاد المملكة الذي ما زال يعتمد بشدة على تلك الإيرادات في دعم النمو ورصيد المالية العامة وميزان المدفوعات. ومن هنا فقد مثلت الخصخصة إحدى الأدوات التي لجأت إليها الحكومة السعودية في الخطط الاقتصادية بهدف مواجهة تراجع الإيرادات النفطية وتنويع الاقتصاد إلى أن أصبحت اليوم إحدى السياسات المهمة التي تستخدم لترشيد الإنفاق العام من ناحية وتنمية الموارد العامة من

ناحية أخرى حيث يساهم زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في التخلص من الأعباء المالية الضخمة وتخفيض الالتزامات المالية للحكومة بشكل كبير، فضلًا عن تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة من عائدات البيع والتخصيص. وأخيرًا تؤدي خصخصة المؤسسات الحكومية إلى تحسين جودة الخدمات وارتفاع كفاءة الإدارة والتشغيل (ILRIG ,1999) .

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على تطورات أوضاع الخصخصة في الاقتصاد السعودي وتقصي الدور الذي ساهمت به في توفير المزيد من العوائد إلى الخزانة السعودية وتنويع النشاط الاقتصادي في المملكة بشكل يساهم في خفض العجز في الموازنة العامة وترسيخ قواعد الاستقرار الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تهتم الدراسة الحالية بتحليل الدور الذي يمكن أن يساهم فيه تطبيق سياسات برامج الخصخصة – والتي استخدمتها دولًا عديدة في علاج مشاكل الموازنة العامة – في التخفيف من عجز الموازنة السعودية التي ارتبط بتذبذبات أسعار النفط في الفترة الأخيرة. كما تسعى الدراسة إلى البحث عن الأسباب التي دعت المملكة إلى اتباع برامج الخصخصة والآليات التي اتبعها في تنفيذ سياسات برنامج الخصخصة وما لذلك من آثار على ضبط الموازنة العامة للدولة وتخفيف العجز بها وحفز مستويات النمو، وبالتالي تؤكد الدراسة على التحقق من الجوانب التالية:

١. التحليل النظري لسياسات برنامج الخصخصة وأثر ذلك على الإصلاح المالي وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ويتم ذلك بالرجوع

إلى النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة النظرية والتطبيقية التي تناولت هذه العلاقة.

٢. الوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق سياسات الخصخصة في علاج مشكلة عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تركيز الاهتمام على واقع هذه العلاقة وخاصة في ظل الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠م.

فرضية الدراسة:

انسجامًا مع أهداف الدراسة في بحث الأثر المتوقع لتطبيق سياسات الخصخصة في المملكة العربية السعودية على عجز الموازنة العامة السعودية، تمت صياغة الفرضية التالية:

" هناك علاقة طردية بين التوسع في تطبيق سياسة الخصخصة وتقليص عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية ".

منهج الدراسة:

للتحقق من فرضية الدراسة تكمن الرؤيا في الحاجة إلى استخدام مناهج متنوعة، مثل المناهج الاستقرائي والاستنباطي، والإحصائي وبالتالي يعتمد منهج الدراسة على المناهج التالية:

- **أولًا: استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي** في تحليل الإطار النظري، حيث يتم التعرف على مفهوم الخصخصة وأهدافها وآلياتها، وتجارب الدول المختلفة في الخصخصة، مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية في الخصخصة، وأهم المؤسسات السعودية التي خضعت لهذه التجربة، ويستخدم هذا المنهج أيضًا في استعراض

وتلخيص الدراسات السابقة التي أبرزت الدور الهام للخصخصة في تخفيض الإنفاق الحكومي وما له من أثر إيجابي على عجز الموازنة، ويتم ذلك بالاطلاع على المصادر والمراجع المكتبية (أبحاث، ومقالات، وتقارير.....) ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالدراسة.

- **ثانيًا: القياس الكمي** لأثر خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية في التخفيف من حدة مشكلة العجز في الموازنة الناجمة عن تزايد الإنفاق الحكومي وذلك بتكوين نموذج قياسي لقياس العلاقة بين عجز الموازنة والمُضي قدمًا في تنفيذ سياسات الخصخصة على الاقتصاد السعودي، ويتطلب ذلك الرجوع إلى المصادر الأولية للمعلومات والبيانات وهى التي ترد في التقارير السنوية للمؤسسات والوزرات أو الجهات الرسمية الحكومية التي تحتاجها الدراسة، وحيث أن طبيعة عملية الخصخصة التي تطبق في المملكة أخذت شكلًا مميزًا تمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهو ما تم التركيز عليه في الخطط التنموية الخمسية، كما أكدت عليه الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠م، فسوف يتم قياس الخصخصة بمؤشرين رئيسين الأول كمي ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص النفطي وغير النفطي، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر كيفي (صوري) يتمثل في قياس أثر خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) والتي تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تم اختيار الفترة (١٩٧٠م -٢٠١٩م) حيث تشهد بداية الفترة أولى تجارب الخصخصة التي

تزامنت مع بداية الخطط الخمسية التنموية الأولى (١٩٧٠م-١٩٧٥م) بداية تشجيع القطاع الخاص وإبراز دوره في خطط التنمية السعودية والخطة الثانية (١٩٧٦م-١٩٨٠م) والتي تم فيها خصخصة شركة سابك تحت سجل تجاري رقم ١٠٤ وذلك في ٤ يناير ١٩٧٧م التي تصنف من أكبر عشر شركات للبتروكيماويات على مستوى العالم، كما تمثل أكبر شركة صناعية غير بترولية في الشرق الأوسط. ثم توالت عمليات الخصخصة في المملكة من ذلك الحين ومازال إلى الآن (Mohamed,2010).

الدراسات السابقة في مجال الدراسة (الإطار النظري للدراسة)

لم تتناول النظريات الاقتصادية العلاقة بين الخصخصة والإنفاق الحكومي بشكل مباشر ولكنها تناولت هذه العلاقة ضمن تفسيرها لآلية العلاقة بين الاقتصاد الحر والاقتصاد المركزي والتي تندرج تحت نظريات النظام الرأسمالي والاشتراكي والاقتصاد المختلط، وما يرتبط بها من النظريات التي تخص المالية العامة.

فبالرجوع إلى التحليل الفكري لنظرية الرأسمالية عند رواد الكلاسيك أمثال آدم سميث A.Smith، وديفيد ريكاردو Ricardo ومالثوس Thomas Robert Malthus، والتي تركزت أهم أفكارهم حول مبادئ الحرية الاقتصادية واليد الخفية، والمصلحة الخاصة وكونها المحرك الأساسي لسلوك الفرد.

وتقوم النظرية الرأسمالية على النظام الذي يقوم بدوره على أسس أهمها حرية الملكية الفردية لعوامل الإنتاج والحرية في الإنتاج والاستهلاك لأفراد

المجتمع منتجين ومستهلكين، والسماح لكل منهم بتحقيق الهدف الاقتصادي الخاص به والذي يتبلور في تحقيق المصلحة الخاصة. بينما تتسم نظرية النظام الاشتراكي لماركس بأن الدولة هي التي تمتلك كافة عناصر الإنتاج أو جميع الموارد الاقتصادية وهي التي تضع خطط استغلال هذه الموارد مع الرفض التام لمبدأ الحرية الاقتصادية وهو ما يقتل الحافز لدى الأفراد (عبد الله ١٩٨٧م، حبش ٢٠١١م) أما بالنسبة للنظام المختلط فيعتمد على تكامل نشاط القطاع الخاص مع القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعطي هذا النظام الحرية للقطاع الخاص مع تدخل الحكومة من خلال الرقابة لمنع أي ممارسات تضر بالاقتصاد (جلال ،١٩٧٤م & سالم،١٩٩٧م).

ولقد تناولت بعض الدراسات النظرية والتطبيقية العلاقة بين الخصخصة وكثير من متغيرات الاقتصاد القومي في ظل النظريات السابقة وتوصلت إلى العديد من النتائج بهذا الشأن، ويمكن استعراض بعض هذه الدراسات لدعم التأصيل النظري لموضوع الدراسة الحالية.

فقد استهدفت دراسة الجزاف (١٩٩٦م) التعرض لتجارب دولية من أجل إبراز الإيجابيات والسلبيات والدروس المستفادة من هذه التجارب وتقديمها للدول التي تعتزم تطبيق برامج الخصخصة، واستندت الدراسة على الأسلوب الوصفي من خلال تسجيل زيارات ميدانية لتلك الدول وتسجيل مقابلات مع المسئولين الحكوميين ومجالس إدارة الشركات المنوط بهم تنفيذ سياسات برنامج الخصخصة، وتوصلت الدراسة إلى أن الضغوط الاقتصادية كانت هي الدافع وراء التحول نحو خصخصة القطاع العام وذلك على الرغم

من اختلاف هدف التحول من دولة لأخرى والذي أثر على اختلاف طرق تنفذ هذه السياسات.

وفي دراسة ثامر المطيري (١٩٩٦م) عن الخصخصة في المملكة العربية السعودية تستهدف تحليل عملية الخصخصة ومعرفة مبرراتها وآثارها وخطواتها التطبيقية الملائمة لبيئة الإدارة في المملكة وذلك بالاعتماد على منهج ميداني استطلاعي توصلت من خلاله إلى نتائج مفادها أنه على الرغم من التفاوت في الأفكار والآراء حول كيفية تطبيق وتنفيذ عملية الخصخصة في المملكة العربية السعودية إلا أن الآراء جميعًا أجمعت على ضرورة تنفيذ برنامج الخصخصة في المملكة العربية السعودية، مع التوصيات بضرورة الارتقاء بتطبيق الخصخصة وخلق التوجهات الإدارية السليمة في هذا الشأن وذلك من خلال تشكيل لجان متخصصة لوضع الأسس والضوابط اللازمة لعملية الخصخصة في المملكة، وتعميق دور غرف التجارة والصناعة في مجال سياسات الخصخصة، والتأني والتدرج في تطبيق سياسات الخصخصة ومراجعة الأعمال والنشاطات التي تقوم بها القطاعات المطلوب خصخصتها .....إلخ .

واستهدف عبد الرحيم الساعاتي (١٩٩٩م) استعراض وتحليل أهم النماذج المهمة في القطاع الخاص في مجالات البناء والإدارة والتشغيل وإعادة التملك (BOT)، ونموذج التخصص وتوزيع المسؤوليات ونموذج صناديق الاستثمار في البنية التحتية كما ناقشت الدراسة النموذج الأمثل لتخصيص إنشاء وإدارة وتشغيل وإعادة تملك المرافق العامة الأساسية في المملكة العربية السعودية.

وفي دراسة عبد الحفيظ محبوب (٢٠٠٤م) حول أهمية الخصخصة والسياسات والتدابير التي تتبعها المملكة العربية السعودية، وأهمية التحول نحو اشراك القطاع الخاص في النشاط في التخفيف من عبء الدين العام للحكومة وتطوير سوق الأوراق المالية السعودي وحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعي للخصصة، وقد ركزت الدراسة على مدى قدرة القطاع الخاص السعودي في قيادة الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام نموذج قياسي استخدمت فيه دالة أسية للنمو حيث تقيس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للوقوف على إمكانية قيام القطاع الخاص بتنشيط الاقتصاد الوطني بعد توسعه في امتلاك الموارد العامة، ولقد توصلت الدراسة من خلال هذا المنهج إلى أن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ينمو بصورة بطيئة كما أوضحت الدراسة أن تجربة الخصخصة في المملكة كانت أقرب إلى التحرير الاقتصادي منها للخصخصة.

وركزت دراسة Liou,Kuotsai (٢٠١٠م) على تجربة سياسة الخصخصة في تايوان من خلال إبراز الأسباب الكامنة وراء تبني تلك السياسة، حيث أوضحت أن سياسة الخصخصة لها علاقة -فى تايوان- بسياسة التحرير الاقتصادي وحركة التحول الديمقراطي والسياسي والتغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية، وبالاعتماد على المنهج الاستقرائي تناول الباحث دراسة اثنان من المؤسسات العامة كدراسة حالة، ودراسة مسح واحدة لمقارنة تطور أداء الخصخصة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح برنامج الخصخصة في تايوان كان مدعومًا بسياسات التحرر السياسي والاقتصادي، كما اختتمت

الدراسة بمناقشات حول النتائج المختلفة التي يمكن أن تعد نقطة بدء لدراسات أخرى مستقبلية.

واستهدفت دراسة عبد الإله غازي (٢٠١٢م) بيان إمكانية خصخصة المستشفيات العامة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين والمستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية في محافظة جدة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانتين ووزعت علي أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم ٤٠٠ مفردة: ٢٠٠ مفردة من العاملين و٢٠٠ مفردة من المرضى والمراجعين للمستشفيات الحكومية، وباستخدام التحليل الإحصائي من خلال استخدام التباين الأحادي وأسلوب الانحدار الخطي توصلت الدراسة إلى عدم وجود فرق في آراء كلا من العاملين والمرضى في قدرة القطاع الخاص على التعامل مع الآثار الناجمة عن تطبيق برنامج الخصخصة. كما توصلت الدراسة إلى أن التحول للقطاع الخاص سيؤدى إلى زيادة مستوى العمل الإداري وبالتالي زيادة مستوى الخدمات الطبية المقدمة وزيادة كفاءة العمل الإداري، ولقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: تشجيع الحكومة على تنفيذ سياسات الخصخصة وخاصة في محافظة جدة ولو بشكل جزئي أو على المستوى الإداري مع ضرورة التركيز على تحسين المستوى الإداري.

المبحث الأول
الإطار النظري للخصخصة

١ ـ مفهوم الخصخصة:

مصطلح الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنجليزية لكلمة (privatization). حيث تتعدد وتختلف مفاهيم مصطلح الخصخصة كنتيجة إلى اختلاف طرق تطبيق هذه الاستراتيجية وتعدد أساليب تنفيذها، ويمكن توضيح مفهوم هذا المصطلح جيدًا قبل الدخول في تفاصيل الدراسة.

فيعني مفهوم الخصخصة "بيع أو تحويل المرافق والممتلكات العامة التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص أو تحويلها إلى مرافق خاصة، تتحكم فيها مؤسسات اقتصادية خاصة، وقد يكون هذا التخصيص كليًا أو جزئيًا"، ويعني التخصيص الكلي بيع المرافق بالكامل للقطاع الخاص، أما التخصيص الجزئي –وهو ما ينطبق على الحالة السعودية– تظل المرافق العامة تحت سيطرة الدولة، بينما تتولى مؤسسات القطاع الخاص تشغيل هذه المرافق أو المشروعات والمؤسسات (مدلين الربضي،٢٠٠٢م).

وبالتالي يمكن القول أن الخصخصة، في نطاق الدراسة الحالية، تعنى التوسع في الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع طاقاته وقدراته وموارده في خطة التنمية واعتباره الشريك الأساسي في العملية التنموية بوضع أهداف محددة وواضحة للدور الذي يمكن أن يقوم به إلى جانب الحكومة بدون التأثر السلبي على الاقتصاد وبشكل يضمن الأداء الكفء لأنشطة الحكومة الاقتصادية المختلفة.

ويتحدد جوهر عملية الخصخصة بكونها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستخدم كأداة لتفعيل برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية يهدف إلى إحداث تغيرات في أداء النشاط الاقتصادي في الدول التي تتطلع إلى إحداث تغيرات جذرية في النشاط الاقتصادي وتحقيق الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة، وتنشيط نطاق المنافسة، وبالتالي رفع العبء عن القطاع العام في القيام بالأنشطة التي لا يمتلك الكفاءة أو الحافز في القيام بها وترك تلك الأنشطة للقطاع الخاص بحيث يقوم بها بأعلى مستوى من الجودة وأقل مستوى من التكاليف نظرًا لتواجد الحافز التنافسي وسرعة الإجراءات على عكس القطاع العام الذى يعاني من البطالة المقنعة والبيروقراطية.

ومن هنا يمكن القول أن تنفيذ برنامج الخصخصة قد يرتبط بتنفيذ برامج أخرى مكملة تعمل جميعها على تحقيق هدف واحد وهو تحرير الأنشطة الاقتصادية من سلطة القطاع العام وتفعيل مشاركة القطاع الخاص، والاعتماد الأكبر على آلية السوق، وبالتالي فإن تطبيق سياسة الخصخصة عادة ما يرتبط بإحداث تغييرات كبيرة في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يمكن التركيز على مفهوم الخصخصة بأنها "مجموعة من السياسات التي تستهدف تزايد الدور الفعال للقطاع الخاص في الاقتصاد بهدف توسيع القاعدة التنافسية بشكل يؤدي إلى إدارة الاقتصاد القومي بأقصى كفاءة ممكنة.

٢ ـ نشأة الخصخصة:

تدخلت الدولة في المجال الاقتصادي في البلاد المتقدمة بشكل واسع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء الاقتصادات التي تدمرت في

الحرب من خلال القيام بتأميم المشروعات الاقتصادية الخاصة، فعلى سبيل المثال بدأت عملية الخصخصة في بريطانيا في فترة حكم المحافظين برئاسة "مارغريت تاتشر" أواخر القرن العشرين، حيث شملت قطاعات محددة منها قطاعات الكهرباء، والغاز، والاتصالات، والنقل، والمياه، والمطارات، والإسكان بهدف تحسين نوعية هذه الخدمات.

أما في البلاد النامية فقد امتد تدخل حكومات تلك الدول وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي وتقلص حجم نشاط القطاع الخاص والأجنبي منه، وأدى ذلك إلى التوسع في نشاط القطاع العام بشكل عجز معه عن تحقيق الدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكنتيجة لتدهور مستوى القطاع العام وانخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع تكلفة النهوض به وتطويره أجبرت حكومات الدول النامية إلى التحول الاقتصادي نحو القطاع الخاص منذ بداية الثمانينات، وخاصة في ظل معونات مالية وفنية من مؤسسات التمويل الدولية -البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- وبالتالي أخذت سياسات الإصلاح الاقتصادي طرق واتجاهات مختلفة أهمها ما ذكر في الأدبيات الاقتصادية بالخصخصة أو التخصيص.

ومنذ ذلك الحين بدأت الدعوة إلى مفهوم الخصخصة في مختلف أرجاء العالم وخاصة العالم النامي بهدف توسيع نطاق القطاع الخاص لقدرته على تنشيط الاقتصاد وتحقيق الكفاءة والتخلص من حالات الركود والتضخم وخفض الدين الخارجي وغيرها من المظاهر التي سادت اقتصاديات الدول النامية (مصطفى غنيم، ١٩٩١م؛ ١٣).

٣ ـ واقع الخصخصة في بعض الدول:

خاضت كثير من الدول تجارب مختلفة لعملية الخصخصة ترجع معظمها لأسباب أهمها إخفاق القطاع العام في إدارة النشاط الاقتصادي، وضعف الكفاءة التخصيصية، وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة البطالة المقنعة، وتفاقم الديون الخارجية مما فرض عليها ضرورة تطبيق سياسات الخصخصة ضمن حزم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تفرض بواسطة مؤسسات التمويل الدولية، وتفاوتت أشكال الخصخصة التي طبقت في الدول باختلاف الوضع الاقتصادي السائد، فتتراوح أشكال الخصخصة لتأخذ اثنان من الأشكال (ILRIG ,199) :

أ ـ خصخصة الملكية:

تعني انتقال ملكية المشروع العام كليًا أو جزئيًا إلى القطاع الخاص، وقد تتم الخصخصة من خلال الطرح في البورصة أو إقامة المزادات أو البيع للعاملين فيه، أو قد يتم عن طريق بيع أصول المشروع أو جزء منها.

ب ـ خصخصة الإدارة:

فتعني عدم حدوث أي تغيير في شكل الملكية، فيظل المشروع ملكًا للقطاع العام مع حدوث تغيير في طريقة الإدارة. ولخصخصة الإدارة صورًا عديدة من أهمها: ما يسمى عقود الإدارة: والتي تحتفظ الدولة بمقتضاها بالملكية بينما تسند الإدارة إلى القطاع الخاص وتمده بالأموال التي يتطلبها ذلك مقابل حصولها على عائد محدد، ويكون ذلك غالبًا في مشروعات الخدمات، وهناك ما يسمى بعقود التأجير: وتظل فيها ملكية المشروع للقطاع العام بينما يؤجر القطاع الخاص هذه المشاريع، وهناك ما يسمى أيضًا بعقود

الامتياز: وفيها تقوم الحكومة بإعطاء امتياز معين لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة ولكن لا يتواجد هذا النوع بكثرة في الدول النامية لما يحيط به من مخاطر اقتصادية وسياسية (شوقي دنيا، ٢٠٠٣م).

ومن الملاحظ تزايد عدد الدول التي اتبعت سياسة الخصخصة من حوالي ١٤ دولة على مستوى العالم عام ١٩٨٨م إلى حوالي ٦٠ دولة عام ٢٠٠٥م، ومازالت الدول تأخذ هذه التجربة حسب البرنامج الإنمائي الذي توصي به الأمم المتحدة -تعتبر الخصخصة أهم سياساته- والذي تعني بالتحول لاقتصاد السوق، ويشترط وضع سياسات تدعم الاقتصاد الرأسمالي الحر ومؤسساته (الغرف التجارية، والصناعية، اتحادات العمال...) والحرية الاقتصادية، وتطوير نشاط القطاع الخاص وتأمين خدمات القطاع المالي التي يتطلبها وتقليص نشاط القطاع العام (الطيب، عبدالله، ١٩٩٩م).

وتعتبر تجربة ماليزيا من المحاولات الناجحة في تطبيق سياسية الخصخصة، التي بدأت في ١٩٨٢م، وشملت عملية الخصخصة خطوط الطيران الماليزي، ومجمع حاويات السفن بميناء "كلانغ"، فعند بيع شركة الخطوط الجوية تم طرحها على شكل أسهم للبيع وطرح أسهم جديدة للشركة في نفس الوقت، أما بالنسبة لمحطة الحاويات فتمت عملية الخصخصة ببيع الأصول المنقولة أولًا ثم إيجار الأصول الثابتة بعد ذلك. ويستفاد من التجربة الماليزية في كيفية اختيار الأدوات والسياسات التي استخدمت لإنجاز عملية الخصخصة (الجزاف،١٩٩٦م).

وتعد مصر والأردن والإمارات من أكثر الدول النامية العربية التي توسعت في تطبيق نظام الخصخصة فقد حققت التجربة في تلك الدول وخاصة

الإمارات نجاحًا كبيرًا في استقطاب المستثمرين من كل دول العالم بما يحمله من فوائد تعم الاقتصاد بأكمله.

وبصفة عامة تفاوتت نتائج برامج الخصخصة في الدول المختلفة سلبًا وإيجابًا، فعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت في بعض الدول من النهوض بمستوى الكفاءة الإنتاجية وزيادة الناتج والتخفيف من عبء الدين الداخلي والخارجي فقد زاد حجم البطالة، وارتفعت الأسعار، ولم تتحسن أوضاع الموازنات بشكل ملحوظ في اقتصاديات أخرى، وقد يرجع ذلك إلى سوء استخدام حصيلة البيع وتبديد أصول القطاع العام بدون الاستفادة منها على أي حال والسماح للاحتكار وتوسيع ملكية الأجانب للأصول الوطنية (شوقي دنيا، ٢٠٠٣م).

٤ ـ أهداف الخصخصة:

تعتبر عملية الخصخصة وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي والتخلص من تخلف هياكل الإنتاج وبطء الإجراءات والإسراف وسوء استخدام موارد الدولة في مشروعات القطاع العام على الرغم من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي قد تترتب عليها، هذا وتختلف أسباب اللجوء إلى تطبيق سياسات الخصخصة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

ففي الدول المتقدمة تمثلت أهداف سياسة الخصخصة في تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإضعاف قوة نقابات العمال في مؤسسات القطاع العام، وزيادة إمكانية امتلاك العاملين وغيرهم الأسهم.

أما في الدول النامية فإن الهدف الرئيس من اتباع سياسات الخصخصة هو مواجهة الأزمات الاقتصادية بتطبيق هذه السياسة ضمن حزم وسياسات الإصلاح والتثبيت الاقتصادي، حيث اضطر العديد من دول العالم النامي في ظل احتياجها المادي اللجوء إلى القروض والمعونات الدولية والقبول بشروط مؤسسات التمويل الدولية المانحة -وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- التي تشترط تطبيق حزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي ترى أنها تساعد تلك الدول على تخطي الأزمات الاقتصادية التي سادت فيها منذ بداية الثمانينات، وتتمثل برامج التكيف الهيكلي في حزمة من السياسات الاقتصادية التي غالبًا ما تشمل جوانب شروطًا محددة منها: إزالة الدعم الحكومي وتحرير أسعار السلع والخدمات وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وتحرير قيمة العملة المحلية من خلال تحرير سعر الصرف، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتحرير معدلات الفائدة للحصول على المعدلات الحقيقية، هذا إلى جانب إزالة القيود الجمركية التي تضعها تلك الدول من أجل حماية منتجات الصناعة المحلية، وتشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك ببيع كل القطاعات التي تملكها مؤسسات القطاع العام. وبالتالي تصبح الخصخصة هي برنامج لا يتجزأ من برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي توضع من أجل التخفيف من حدة الأزمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد وذلك بتخفيف التأثير العكسي أو السلبي للأداء المتدني للمؤسسات العامة على الموازنة العامة وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، إضافة إلى رفع كفاءة المؤسسات

المخصخصة بتسليمها إلى القطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة من القطاع العام، وبالتالي تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية للدول، وعلى هذا الأساس فإن أهداف الخصخصة تتمثل في هدفين أساسيين يعمل أحدهما على خفض الإنفاق الحكومي من أجل تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة ويركز الآخر على رفع الكفاءة الاقتصادية -الإنتاجية والتخصيصية- بحيث تعكس الأسعار القيمة الحقيقية للموارد ودرجة ندرة أو وفرة تلك الموارد.

□

المبحث الثاني
السياسة المالية في المملكة العربية السعودية

تعتبر السياسات المالية في المملكة العربية السعودية من أهم الأدوات التي تستخدم لتوزيع واستغلال عائد القطاع النفطي وتحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة منه وتوزيعها لتعود بالنفع على سكانها، فقد كان الإنفاق الحكومي ولا يزال القناة الرئيسة لتطوير المجالات التنموية مثل البنية التحتية والتعليم وبرامج الصحة التي تعمل على تنشيط الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الاجتماعية، ومع أن تقلبات الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات قد شكل تحديًا كبيرًا أمام إدارة المالية العامة، فيمكن لوضع الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل أن يقلل من تعرض أهداف المالية العامة طويلة الأجل لمخاطر ضغوط الإنفاق قصيرة الأجل (أحمد الدرويش& وآخرون، ٢٠١٥م).

لسياسة المالية العامة في المملكة العربية السعودية ثلاثة أهداف بارزة وهي: زيادة معدلات النمو والتنمية، وتحقيق الاستقرار على كافة المستويات، وإرساء أسس العدالة بين الأجيال، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من أهم البنود وأكثرها احتياجًا للترشيد، والتي يمكن اعتبارها أداة فعالة للتخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة السعودية، ويمكن تتبع تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة خلال الفترة ١٩٧٠م-٢٠١٩م في الأشكال التالية:

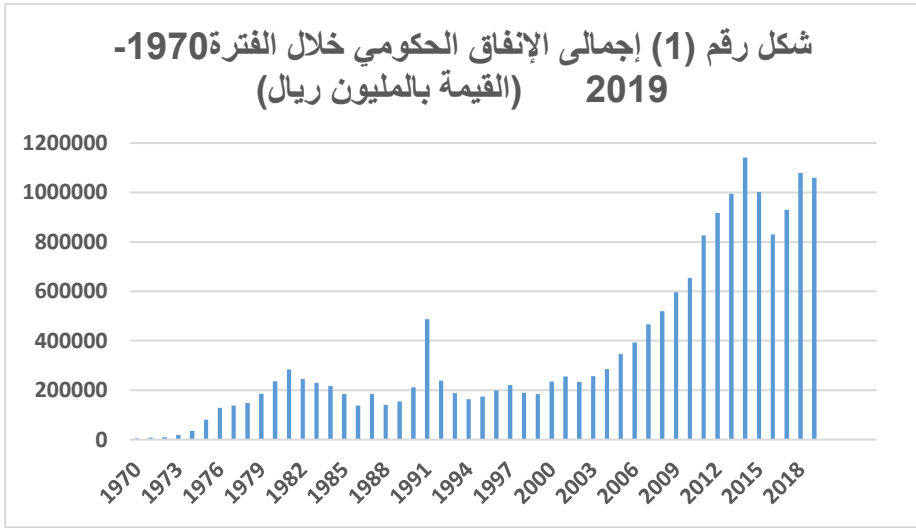

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي، الإحصاءات السنوية، ٢٠٢٠م.

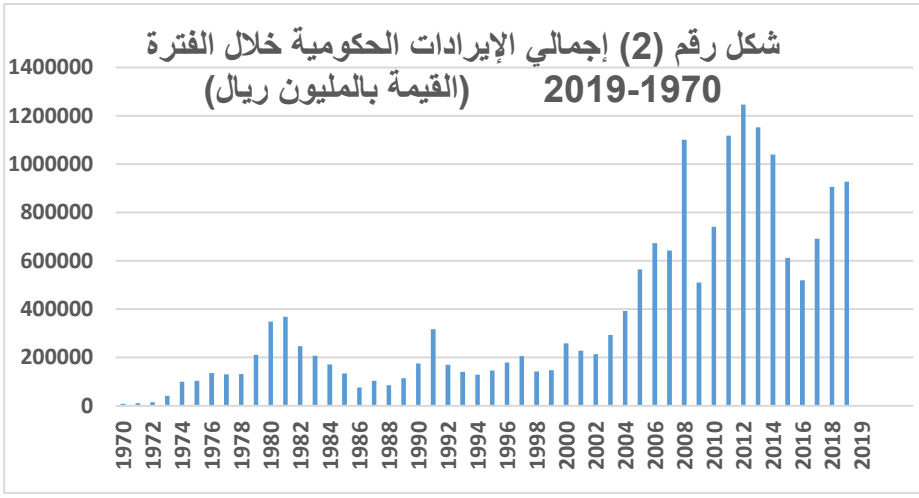

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي، ملف الإحصاءات السنوي، ٢٠٢٠م.

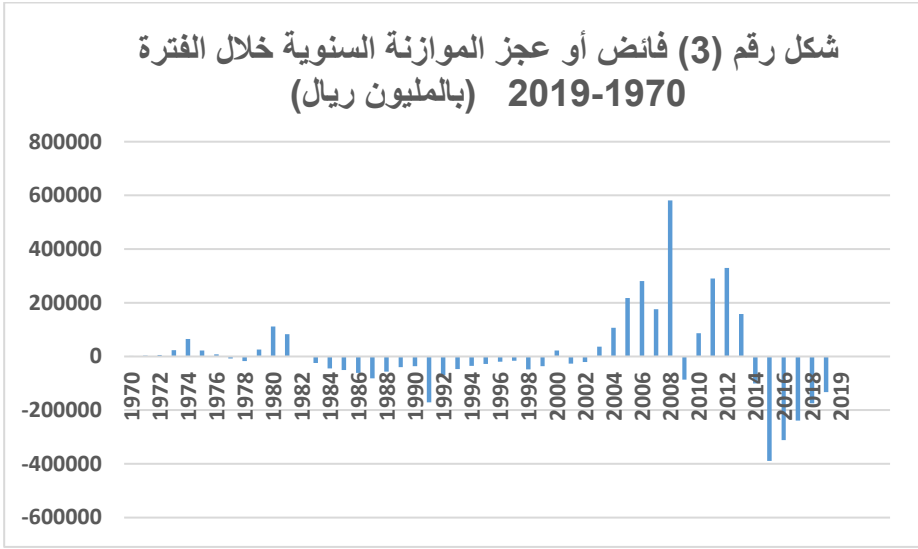

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي، ملف الإحصاءات السنوي، ٢٠٢٠م.

المبحث الثالث
الخصخصة في المملكة العربية السعودية

حقق الاقتصاد السعودي معدلات نمو جيدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وما ترتب عليها من زيادة إيرادات الموازنة العامة كنتيجة لزيادة إيرادات الناتج النفطي، حيث تمثل حصيلة إيرادات النفط أكثر من ٩٠٪ من إيرادات المالية العامة و٨٠٪ من إيرادات الصادرات وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق فائض ضخم في كل من الحساب الخارجي والموازنة العامة، وتراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة، وقد ساعد ذلك على التوسع في الإنفاق الحكومي بهدف تنفيذ عدد من سياسات الإصلاح المحلي. (Robert ,1992)

غير أن تقلبات أسعار النفط خلال الفترات الأخيرة وخاصة الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ صيف ٢٠١٤م أصبح مصدرًا لمخاطر كبيرة على الاقتصاد السعودي الذي ما زال يعتمد بشدة على الإيرادات النفطية في دعم النمو ورصيد المالية العامة وميزان المدفوعات مما يؤثر تأثيرًا سلبيًا مباشرًا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ويضع اعتماد الاقتصاد السعودي على الإيرادات النفطية اثنين من التحديات الرئيسة أمام صناع السياسات، يتمثل الأول في ضرورة انتهاج أفضل السبل، في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، لحماية الاقتصاد المحلي من التقلب في سوق النفط العالمية، بينما يتمثل التحدي الثاني في كيفية مساعدة الاقتصاد على التنويع الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الإنتاجية التنافسية بدلًا من الاعتماد على القطاع النفطي الريعي (أحمد الدرويش & آخرون، ٢٠١٥م).

ولقد أوضحت رؤية ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني المعلن عنهما مؤخرًا الأهداف من تنويع وتحويل الاقتصاد من خلال سياسة الخصخصة وغيرها من السياسات الرامية لزيادة دور القطاع الخاص، فبدأ بالفعل ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تطبيق برنامج لخصخصة مؤسسات القطاع العام الذي تقرر تنفيذه على مدى السنوات القادمة، ومن ثم يعطي كل من الرؤية والبرنامج دورًا أكبر للقطاع الخاص من خلال الخصخصة والتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف زيادة الكفاءة والإنتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦م).

أما بالنسبة لأسلوب الخصخصة الذي اتبعته المملكة فهو أسلوب الخصخصة الجزئية، بمعنى أن الدولة لم تتنازل عن قطاعها العام بالكامل، بل احتفظت الحكومة بحصص الأغلبية في كثير من المؤسسات، وقد تمت عمليات بيع الأصول في الغالب من خلال الطرح العام الأولى وكانت موجهة للمواطنين مما ساعد في تعميق وزيادة السيولة في سوق الأسهم، والتي شهدت نموًا قويًا خلال الفترة النشطة للخصخصة منذ الخطة الخمسية السابعة. كما تنازلت الحكومة في حالات أخرى عن الجزء التشغيلي في القطاع الحكومي، وبالتالي لم تكن للخصخصة آثار سلبية من الناحية الاجتماعية، ويمكن توضيح بعض أهم حالات الخصخصة في المملكة والحصص المباعة في الجدول التالي:

جدول (١) بعض عمليات الخصخصة الرئيسة في المملكة العربية السعودية

السنة	الشركة	القطاع	الحصة المباعة
١٩٧٧	شركة سابك للبتروكيماويات	النفط والغاز	٣٠٪
١٩٨٤	الشركة السعودية للصناعات الأساسي	صناعي	٣٠٪
٢٠٠٣	شركة الاتصالات السعودية اتصالات	اتصالات	٣٠٪
٢٠٠٤	شركة التأمين التعاوني	خدمات مالية	٧٠٪
٢٠٠٥	بنك البلاد	خدمات مالية	٥٠٪
٢٠٠٧	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	النفط والغاز	٤٥٪
٢٠٠٨	شركة الخطوط السعودية للتموين	نقل	٤٩٪
٢٠٠٨	بنك الرياض	خدمات مالية	٧٠٪
٢٠٠٨	بنك الإنماء	خدمات مالية	٧٠٪
٢٠٠٨	شركة التعدين العربية السعودية	تعدين ومعادن	٥٠٪
٢٠٠٨	شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات	النفط والغاز	٢٥٪
٢٠١٢	شركة الخطوط السعودية للتموين	النقل	٣٠٪
٢٠١٤	البنك الأهلي التجاري	خدمات مالية	٢٥٪
٢٠١٥	الشركة السعودية للخدمات الأرضية	نقل	٣٠٪

المصدر: صندوق النقد الدولي ٢٠١٦م: المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، ص ٣٨.

ويلاحظ من الجدول أن تنفيذ عملية الخصخصة تم على فترات متقطعة، وتعتبر شركة سابك المصنفة من ضمن قائمة أكبر عشر شركات بتروكيماوية عالمية، وأكبر شركة صناعية غير بترولية في منطقة الشرق الأوسط، من أول الشركات التي تم خصخصتها بموجب السجل التجاري رقم ١٠٤ بتاريخ ٤ يناير عام ١٩٧٧م حيث تم بيع ٣٠٪ منها للمواطنين السعوديين ودول مجلس التعاون الخليجي بينما تمتلك الحكومة ما نسبته ٧٠٪ من الشركة، ومن الجدول يتضح أن تركيز عملية الخصخصة كان على بيع حصص من

الشركات في عدد قليل من القطاعات تمثلت أساسًا في قطاعات الاتصالات، والخدمات المالية، وقطاع النفط والغاز، والنقل، ومن بين القطاعات التي أعلنت الحكومة السعودية مؤخرًا أنها تعمل على خصخصتها قطاع المطارات حيث تم عرضه للبيع والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه، وكذلك قطاع الشحن، وكما يتوقع أن يقوم المجلس الاقتصادي الأعلى بخصخصة المؤسسة العامة للتحلية وبعض مشروعات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، كما تعمل مؤسسة البريد السعودي على استكمال إجراءات إنشاء وتشغيل مجموعة من الشركات بالشراكة مع القطاع الخاص (Mohamed,2010).

أسباب الخصخصة في المملكة العربية السعودية

ركزت خطط التنمية الخمسية التي نفذتها المملكة منذ الخطة الأولى (١٩٧٠م-١٩٧٥م) وحتى الآن على تعظيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعمت الخطة الخمسية السابعة على وجه الخصوص (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) هذا الاتجاه. فلقد ذكرت ضمن الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) على زيادة دور القطاع الخاص في تنفيذ خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينص الأساس الاستراتيجي الثالث على الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتشغيل المواطنين، وزيادة مساهمة الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (عامرية،٢٠٠٧م)

إن توجه المملكة نحو دعم القطاع الخاص ليس صادرًا عن تحول سياسي أو اقتصادي أو توجيه من قبل إحدى المؤسسات الدولية وإنما عن قناعة من الحكومة السعودية بتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدولة بهدف مواجهة تراجع الإيرادات النفطية وتنويع الاقتصاد وبالتالي تصبح الخصخصة اليوم إحدى السياسات المهمة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة بهدف تقليل الإنفاق العام وتنمية الموارد الاقتصادية، ولما تساهم به التخلص من الأعباء المالية الضخمة التي خلفها القطاع العام، هذا إلى جانب تحقيق عوائد مالية إضافية لخزانة الدولة مقابل البيع والتخصيص، ومن جانب آخر، يؤدي خصخصة المؤسسات الحكومية إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة وارتفاع كفاءة الإدارة والتشغيل، وفي إطار دعم خطوات التوسع في تنفيذ برامج الخصخصة في المملكة أطلقت وزارة الاقتصاد السعودي مجموعة من المبادرات والمشروعات ضمن برنامج التحول الوطني بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وما تم بشأنها من إجراءات خلال العام المالي ١٤٣٧هـ-١٤٣٨هـ، وتمت بالفعل مراجعة عدد كبير من المبادرات المطروحة للتوسع في تطبيق الخصخصة وتقديمها للجنة الوزارية، وخاصة في المجالات التالية (المؤسسة العامة للحبوب، الأندية الرياضية، الهيئة العامة للطيران المدني، مؤسسة البريد السعودي، الشركة السعودية للكهرباء) (وزارة الاقتصاد، التقرير السنوي، ٢٠١٦م).

المبحث الرابع
قياس أثر الخصخصة على عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية

سيتم قياس العلاقة بين الخصخصة والعجز في الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية باستخدام المنهج القياسي الكمي، وقد تم تكوين نموذج قياسي يستخدم أسلوب التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين تطور التحول التدريجي نحو تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتخفيف من مشكلة عجز الموازنة في المملكة.

ويعتمد النموذج على نظرية التكامل المتناظر (Co-integration Theory) التي قدمها كل من أنجل وجرانجر (Engle&Granger,1987). وتقوم على قياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي عادة ما تكون غير مستقرة في المستوى الأول لها، ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 D + \mu_i}$$

حيثY: المتغير التابع الذي يمثل عجز الموازنة العامة للدولة ويعبر عنه بمؤشر يتمثل في نسبة الفائض أو العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

X١: مؤشر الخصخصة ويقاس بإجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م.

X٢: الإيرادات الحكومية الإجمالية.

X٣: مؤشر الاستثمار ويقاس بنسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

X٤: مؤشر النمو الاقتصادي ويقاس بمتوسط دخل الفرد سنوياً.

D: متغير صوري للتعبير عن دور الخطة الخمسية التنموية السابعة في التوسع في تطبيق برنامج الخصخصة على مجالات النشاط الاقتصادي السعودي منذ عام٢٠٠٠م، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (١٩٧٠م-٢٠٠٠م) ، ويأخذ القيمة ١ خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠١٩م).

μ : يمثل عنصر الخطأ العشوائي.

ولقد تم قياس معادلة التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقًا لمنهجية أنجل وجرانجر (Engle&Granger,1987) ذات الخطوتين:

الخطوة الأولى: فحص سكون أو استقرار البيانات

للتأكد من سكون السلاسل الزمنية التي تمثل المتغيرات وخلوها المشاكل مثل مشكلة عدم ثبات التباين والموسمية والاتجاه وغيرها من المشاكل التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية وعلى النتائج الإحصائية للنماذج وتعطي ما يسمى بالانحدار الزائف (Lutkepohl,2004;8-11) كان علينا تطبيق اختبارات جذر الوحدة Unit root tests لفحص سكون واستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٧٠م-٢٠١٩م)، ويفيد اختبار السكون في التأكد من سكون السلاسل الزمنية، ومعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة أم لا، وهذا هو الشرط الأول لمنهجية أنجل وجرانجر للتكامل المتناظر. ولقد استخدم اختبار Philp-Perron لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، والذي أكد على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول لها وإنما هي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، أي أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى -عند أخذ الفروق الأولى وبذلك فسيتم إسقاط سنة من فترة التقدير ويتم التقدير خلال الفترة (١٩٧١م-٢٠١٩م). كما يوضح جدول (٢).

الخطوة الثانية

وفيها يتم تقدير معادلة النموذج القياسي ثم اختبار سكون البواقي المقدرة، وذلك كالآتي:

تقدير معادلة النموذج

وحيث أكدت نتائج اختبار جذر الوحدة أن البيانات مستقرة عند أخذ الفرق الأول، أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن

تقدير معادلة التكامل المتناظر وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي EViews حصلنا على نتائج النموذج التالي:

جدول (٢) نتائج القياس الكمي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٧٠م-٢٠١٩م

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Sample(adjusted): ١٩٧١- ٢٠١٩				
Included observations: ٤٩ after adjusting endpoints				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
٠,١٥٣٠	١,٤٥٥٤٦٧	٥,٠٩٩٠٥٢	٧,٤٢١٥٠١	**C**
٠,٠١١١	-٢,٦٥٧٧٣٩	٢,٧٠E-٠٥	-٧,١٨E-٠٥	**X١**
٠,٠٢٧٨	٢,٢٧٩٨٥٣	٩,٧٣E-٠٦	٢,٢٢E-٠٥	**X٢**
٠,٢٣٥١	١,٢٠٤٧٣٣	٢,٧٥E-٠٥	٣,٣١E-٠٥	**X٣**
٠,٧٤١٨	٠,٣٣١٦٨٤	٠,٠٠٠١٤٨	٤,٩١E-٠٥	**X٤**
٠,١٣٨٥	١,٥٠٩٩٥٣	٥,١٤٣٥٥٧	٧,٧٦٦٥٢٨	**D**
٠,٠٠٠١	٤,٢٤٣٧٥٠	٠,١١٧٤٦٦	٠,٤٩٨٤٩٥	**Y (-١)**
٠,٦٤٨٩٨٠	**Mean dependent var**		٠,٧٧٤٠٧٦	**R-squared**
١٤,٦٢٧٩٧	**S.D. dependent var**		٠,٧٢٧٥١٥	**Adjusted R-squared**
٧,٣٤٧٧٥٣	**Akaike info criterion**		٨,٩٢٧٦٧٥	**S.E. of regression**
٧,٦١٨٠١٣	**Schwarz criterion**		٣٣٤٧,٥٤٢	**Sum squared resid**
١٤,٤٧٧٣٩	**F-statistic**		-١٧٣,٠١٩٩	**Log likelihood**
٠,٠٠٠٠٠٠	**Prob(F-statistic)**		١,٥٧٢٨٠٧	**Durbin-Watson stat**

$$Y = 7.42 - 7.18\,X_1 + 2.22X_2 + 3.31X_3 + 4.91\,X_4 + 7.77D$$

$$R^2 = 0.77 \qquad D.W = 1.573$$

ثانيًا: اختبار سكون البواقي المقدرة في معادلة الانحدار ولقد تم اختبار سكون البواقي أيضًا باستخدام اختبار ديكي فوللر المعزز (ADF) ولقد بينت النتائج أن البواقي المقدرة تتمتع بالسكون والاستقرار عند المستوى لها أي بدون أخذ أي فروق، ويعني ذلك أن بالفعل وجود علاقة سببية توازنيه على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

جدول (٣) نتائج اختبار السكون لبواقي (الأخطاء المقدرة) للنموذج

ADF Test Statistic	-٤,٥٢٨٠٦٢	**١٪ Critical Value***	-٣,٥٧٤٥
		٥٪ Critical Value	-٢,٩٢٤١
		١٠٪ Critical Value	-٢,٥٩٩٧
***MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.**			

نتائج النموذج القياسي

يستخدم اختبار t للحكم على معنوية معلمات المتغيرات المستقلة في النموذج كل على حدة بينما يستخدم اختبار فيشر F للحكم على معنوية النموذج ككل، بينما توضح قيمة $\bar{R}^2$ قدرة المتغيرات المستقلة معًا على تفسير النموذج، وتوضح قيمة اختبار دربن واطسون DW الكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي في مشاهدات الخطأ لعشوائي، ويمكن تفسير هذه النتائج كالآتي:

١) **من خلال اختبار t**: تشير نتائج التقدير إلى أن معلمات النموذج كانت ذات معنوية إحصائية لبعض المتغيرات وهي المؤشر الأول للخصخصة X١والمتغير X٢ والمتمثل في الإيرادات الحكومية الإجمالية. بينما المتغيرات الأخرى وهي مؤشر الاستثمار X٣ ، ومؤشر النمو الاقتصادي X٤، والمتغير الصوري للتعبير عن دور الخطة الخمسية التنموية السابعة للفترة (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) D١ كلها غير معنوية إحصائيًا وفقًا لاختبارt.

٢) **اختبار f**: تشير القيمة المحسوبة المقدرة لإحصاء F=١٤,٥ إلى أنها جاءت أكبر من نظيرتها الجدولية (القيمة الحرجة) وهو ما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي بأن المعلمات المقدرة للنموذج متساوية وتساوي الصفر وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تقضي بأن معلمات النموذج مجتمعة لا تساوي الصفر ومعنوية إحصائيًا أي أن النموذج ككل معنوي إحصائيًا.

٣) قيمة $R^2 = ٠.٧٧$ والذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٧٧٪ من التغير في المتغير التابع وهو العجز في الموازنة العامة للدولة بينما ترجع النسبة الباقية وهي ٢٣٪ إلى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائي في النموذج. وتشير **قيمة معامل التحديد المعدل** R^2 **Adjusted** إلى القدرة التفسيرية للنموذج أو قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية في الاعتبار، وهي تعد من المؤشرات الرئيسة على جودة النموذج، فقد بلغت هذه القيمة نحو (٠,٧٣) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج قادرة على تفسير نحو ٧٣٪ من التغير في مؤشر عجز الموازنة الحكومية وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير.

٤) قيمة إحصاء D.W= ١,٥٧ تشير إلى أنه يتوقع ألا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ويمكن تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية كالتالي :

١- **مؤشرات الخصخصة**: وهو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وتشير الإشارة السالبة لمعلمة المتغير X_1 أن هناك علاقة عكسية بينه وبين مؤشر عجز الموازنة، وقد بلغت قيمة المعلمة $\beta_1 = -٧.١٨$ مما يدل على أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص

بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض نسبة العجز أو الفائض في الموازنة بمقدار ١٨ , ٧، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة حول العلاقة السالبة بين المضي في عمليات الخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص والعجز في الموازنة العامة.

أما المتغير الصوري D الذي يشير إلى الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) فعلى غير المتوقع جاءت الإشارة موجبة مشيرة إلى علاقة طردية بين تطبيق أهداف الخطط الخمسية منذ الخطة السابعة والتي ركزت على توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة ونسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة إلى أنها ترجع إلى أنه على الرغم من تركيز أهداف الخطط الخمسية السابقة في المملكة على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا أن الجهود المبذولة في توسيع قاعدة القطاع الخاص لم تكن كافية.

٢- **مؤشر الاستثمار**: أوضحت النتائج الإحصائية أن إشارة معامل مؤشر الاستثمار(X٣)، والذي يقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت[١] إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت موجبة والتي تشير إلى أن مزيد من تراكم رأس المال الثابت قد يتطلب مزيدًا من الإنفاق على البنية التحتية والذي يتطلب بدوره مزيد من الإنفاق الحكومي الذي قد ينعكس في شكل ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة إلى GDP.

(١) رأس المال الثابت هي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

أما قيمة المعلمة والتي بلغت (β_3 = ٣.٣١) فتعني أن زيادة رأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣,٣١ وحدة.

٣- **مؤشر النمو الاقتصادي** (X_4) تختلف الإشارة الموجبة مع ما تقرره النظرية الاقتصادية عن النمو، حيث تفترض أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي ستؤدي إلى تخفيض نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشير قيمة المعلمة ٤.٩١ = β_4 إلى أن زيادة النمو بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي بـ ٤,٩١ وحدة.

□

الخاتمة:

من التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين سياسات عملية الخصخصة وأثرها على الموازنة العامة السعودية اتضح أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي لما له من أثر إيجابي في رفع العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة بما يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد ورفع مستوى الخدمات المقدمة وسيادة روح المنافسة، وبتتبع نظري لتأثير الخصخصة على عجز الموازنة العامة السعودية يمكن رصد عدد من التأثيرات، حيث تعاني الموازنة العامة السعودية من عجز منذ عام ١٩٨٣م تحول إلى مزمن ومتراكم في السنوات الأخيرة، ويتوقع أن تساهم الخصخصة في خفض العجز في الموازنة العامة من خلال العوائد المتحققة نتيجة بيع حصص الحكومة -سواء بشكل كلي أو جزئي- في المرافق المخصخصة، يليه العوائد المتحققة من المرافق العامة الحكومية مثل المطارات والسكك الحديدية والموانئ والعوائد الضريبية وغيرها والتي ستمثل المصدر شبه الثابت أو المستقر للدخل، كما يمكن أن تساهم الخصخصة في خفض بعض أهم بنود النفقات الحكومية وأهمها بند الرواتب والأجور الذي أثقل كاهل الموازنة بنسبة عالية، كذلك النفقات الخاصة بإنشاء وصيانة المرافق العامة، ومن هنا تساهم الخصخصة في المقام الأخير في التخفيف من عجز الموازنة في المملكة الذي استمر خلال السنوات الأخيرة (منذ ٢٠١٤م) كنتيجة للتقلبات في أسعار النفط الدولية.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة أن يتسم تنفيذ برنامج الخصخصة بالشفافية وأن يتم وفقًا لجدول زمني واضح وأن يستند على أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية، كما قد يكون من المفيد أخذ الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال

الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاعتبار عند تنفيذ تلك البرامج.

ونوصي بضرورة توافر العديد من المقومات حتى تحقق الخصخصة مقصودها، تتمثل أهم هذه المقومات في تهيئة البيئات التشريعية والقانونية المناسبة وزيادة الوعي لدى العاملين في المشروعات العامة بأهمية البرنامج حتى تتيسر عملية الخصخصة.

كما توصي الدراسة بإنشاء جهاز مسئول على درجة عالية من الكفاءة والمهنية يتولى القيام بعملية الخصخصة، والوصول إلى شفافية عامة حول خطوات عملية التحول إلى الخصخصة بدءًا من الأسلوب المناسب لتنفيذها وحتى التصرف في حصيلتها.

□

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١- أحمد، فايز عبد الهادي، (٢٠١١م)، **الخصخصة: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢- الأمين، م، (٢٠٠٨م)، **أثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة بالتطبيق على قطاع الاتصالات بالسودان ١٩٩٥م-٢٠٠٦م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان.

٣- الجزاف، م. (١٩٩٦م). **"تجارب دولية في الخصخصة: دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك."** مجلة العلوم الاجتماعية، ع ٣ (٤٤٠): ١٥٠-٢٠٠.

٤- الخضيري، محسن محمد، (١٩٩٣م)، **الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥- الدخيل، عبد العزيز محمد، (٢٠١٢م)، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية**، دار الساقي للنشر، بيروت.

٦- الدرويش، أحمد & وآخرون، (٢٠١٥م)، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

٧- الربضي، مدلين، (٢٠٠٢م)، **التوجه نحو الخصخصة في الاقتصاد السعودي**، الدار السعودية للنشر والتوزيع. السعودية.

٨- العساف، أحمد عارف، (٢٠٠٩م)، **سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السابع، الأردن.

٩- الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، (١٩٩٩م)، **خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية**، ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

١٠- المطيري، ثامر ملوح، (١٩٩٦م)، **الخصخصة في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات والأبعاد الأمنية دراسة تحليلية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية.

١١- جلال، م. (١٩٧٤م). **النظام الاقتصادي المختلط**، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

١٢- حبش، ح، (٢٠١١م)، **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام**. سوريا، منشورات الحلبي الحقوقية.

١٣- دنيا، شوقي أحمد، (٢٠٠٣م)، **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، موقف الاقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة –جامعة أم القرى مكة المكرمة.

١٤- ديوب، ح، (٢٠٠٦م)، **"المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة."** مجلة جامعة بابل ٠٣٣(٠٢٦).

١٥- عبد الله، الطيب محمد الطيب، (١٩٩٩م)، **تقييم تجربة الاستخصاص في السودان**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

١٦- عبد الله، ب، (١٩٨٧م)، **النظرية الرأسمالية والتطبيق**. الجزائر، دار الكتب العربية.

١٧- عبد الرحيم، عبدالحفيظ، (٢٠٠٦م)، **أهمية الخصخصة وآفاق التحول إلى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.

١٨- غازي، عبد الله سيف الدين، (٢٠١٢م)، **خصخصة المستشفيات العامة في المملكة العربية السعودية**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، مصر.

١٩- غنيم، مصطفى، (١٩٩١م)، **قرار التحول إلى القطاع الخاص: غايات عامة ووسائل خاصة**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

٢٠- محمد، م، (٢٠٠٨م)، **أثر سياسة الخصخصة على أداء مشروعات القطاع العام السودانية المخصخصة دراسة حالة: مصنع النيل للأسمنت ربك ١٩٩٨م - ٢٠٠٦م**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان.

٢١- مهدي، أ، (٢٠١٠م)، **أثر الخصخصة على الأداء المالي: مشروعات القطاع العام الليبية المخصخصة: دراسة حالة مصنع الفلاح الليبي للمواد الغذائية من عام ١٩٨٥م - ١٩٩٠م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان.

٢٢- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦م). "الإحصائيات السنوية".

٢٣- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٢٠م). "الإحصائيات السنوية".

٢٤-وزارة الاقتصاد (٢٠٢٠م)، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abdallah Bin Rabian, (2016), **Is privatization the solution for Saudi Arabia's economic woes?** janvier 18.
2- Albright Stonebridge Group, (2017)"UPDATE: SAUDI ARABIA'S ECONOMIC REFORM, S, FEBRUARY 9.
3- De Fraja, G. (1991). **Efficiency and privatization in imperfectly competitive industries**, The journal of industrial economics, 39(3): 311-312.
4- ILRIG, (1999**), An Alternative view of PR Privatization**, Ilrig Globalization Series No. 4, International Labour Resource and Information Group, Cape Town South Africa
5- International Monetary Fund, (2016). **SAUDI ARABIA SELECTED ISSUES**, IMF Country Report No. 16/327 Washington, D.C
6- Liou, Kuotsai, (2010), **Privatization Development in Taiwan: Background and Issues**. **Public Administration Quarterly; Randallstown** 34.1 pp 3-21.
7- Mohamed A Ramady, (2010), **The Saudi Arabian Economy**, Springers, Second edition.
8- Robert E. Looney, (1992), **Real or Illusory Growth in an Oil-Based Economy: Government Expenditures and Private Sector Investment in Saudi Arabia**, World Development, Vol. 20, No. 9, pp. 1367-1375, Pergam on Press Ltd.
9- Robert F. Engle; C. W. J. Granger, (1987),"**Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing**", Econometrica, Vol. 55, No. 2. pp. 251-276.
10- Thomas Kuruvilla, Matthias Fischer, Christoph Kreymborg and Eddy Ghanem, (2011), **Preparing for privatization in the Middle East**. Prism.